اقتصاد

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: تبادل بيانات الشحنات بين جمارك البلدين قبل وصول البضاعة لتخفيض التكلفة والوقت

صياغة مشروع اتفاق لتوسيع التعاون التجاري والاقتصادي بين سورية وروسيا الاتحادية

علي نزار الآغا

كشف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر خليل لـ«الوطن» أنه تم الاتفاق مع الجانب الروسي للعمل على صياغة مشروع اتفاق لتوسيع التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين، وهذا ما سوف يبدأ العمل عليه فوراً.

جاء ذلك الاتفاق خلال جلسات مباحثات الاجتماع الثاني عشر للجنة السورية الروسية الدائمة المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي التي عقدت الاسبوع الفائت في موسكو، وقد تم توقيع البروتوكول الختامي للاجتماع، واتفاقية للتعاون في مجال التسهيلات الجمركية بين البلدين.

وأوضح الخليل أن المباحثات كانت في جوانب التعاون، وكان هناك اهتمام خاص بالشق التجاري والجمركي، إذ سيكون هناك لقاءات متعددة قريباً، مبيناً أن المباحثات ساهمت بحلّ العديد من العقبات أمام دخول البضائع السورية إلى أسواق بلدان الاتحاد الأوروآسيوي، الذي يضم روسيا الاتحادية وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقيرغيزستان.

ولفت إلى أن البضاعة السورية تعاني ضعف المنافسة السعرية في أسواق تلك الدول نظراً لأن هناك منتجات مشابهة لمنتجاتنا من عدة دول (كمصر وتركيا) تمتاز بنظام الأفضليات الذي يمنحها إعفاءات في جزء من الرسوم الجمركية، وهذا ما تمت معالجته، بحيث يتم منح البضاعة السورية إعفاءات جمركية كتلك الدول، ما يكسبها ميزة تنافسية مهمة.

إلى جانب ذلك، فإن بروتوكول التعاون الجمركي الذي تطلق عليه تسمية مجال «الممر الأخضر» يسهّل دخول المنتجات السورية إلى الأسواق الروسية ويخفض الإجراءات اللازمة للتخليص الجمركي، مما يخفض بدوره التكلفة في هذا المجال، لكونه ينص على تبادل كامل البيانات الجمركية وبيانات المنشأ وكل ما يتعلق بالبضاعة والشحنات، بين الجمارك العامة السورية واتحاد غرف التجارة، وبين الجمارك الفدرالية الروسية، وبهذا الشكل تصل البيانات قبل البضاعة، ما يخفّض من الوقت اللازم لتلك الإجراءات وتكلفتها، وبالتالي يزيد من الميزة التنافسية السعرية لبضاعتنا.

وكشف الخليل عن جاهزية الجانب الروسي لبدء تطبيق ذلك في أي وقت، إذ تم طلب مهلة لعدة أشهر ريثما يتم تجهيز قاعدة البيانات وترقية نظام الإسيكودا في الجمارك، الذي سيتم خلال أقصر وقت ممكن، وهنا سيقدم الجانب الروسي المعلومات والمساعدة الفنية في إعداد قائمة البيانات وترقية النظام الجمركي المعتمد والتدريب على آليات التواصل والتعامل لتبادل البيانات.

ونوّه الخليل بأن حصولنا على نظام الأفضليات وتطبيق الممر الأخضر، سوف يمنح المنتجات السورية تسهيلات مساوية لتلك التي تحصل عليها بعض الدول، مشدداً على أن السوق الأورو آسيوي واسع ومهم جداً بالنسبة لسورية، وستحصل منتجاتنا على ميزات سعرية للمنافسة فيه، وخاصة المنتجات الزراعية من خضر وفواكه ونباتات عطرية وبعض التوابل والمنظفات والألبسة القطنية.. وغيرها.

لقاءات قريبة

وأكد أنه لم يتم بحث العملات التي سوف يتم اعتمادها في التبال التجاري بين البلدين خلال المباحثات، فيما إذا كان الدولار الأميركي أم العملات المحلية، لكنه لفت إلى أن روسيا الاتحادية والصين وإيران تخفض التعامل بالدولار في تعاملاتهم التجارية الخارجية، مشيراً إلى أن هناك لقاءات متعددة سوف تعقد مع الجانب الروسي لاستكمال الإجراءات الجمركية، وبحث بقية المواضيع الاقتصادية والمالية والاستثمارية المشتركة.

ووقع البروتوكول عن الجانب السوري نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم، وعن الجانب الروسي يوري بوريسوف نائب رئيس الوزراء الرئيس المشارك للجنة الروسية السورية الدائمة، في حين تم توقيع اتفاقية التسهيلات الجمركية من قبل المعلم وفلاديمير إيفين نائب رئيس المؤسسة الفيدرالية الروسية للجمارك.

وبحسب «سانا»، عقدت اللجنة السورية الروسية الدائمة المشتركة جلستي مباحثات، إحداهما مصغرة بين الوزير المعلم وبوريسوف وأخرى موسعة.

وأكد المعلم خلال الجلسة المصغرة أن الهدف والمبدأ الأساس لعلاقات التعاون بين سورية وروسيا هو بناء شراكة إستراتيجية ترقى إلى مستوى علاقات التحالف القائمة، معرباً عن تقديره لما تم تحقيقه في مجال التعاون الاقتصادي، مؤكداً ضرورة الارتقاء بهذا التعاون إلى مستوى توجيهات قائدي البلدين السيد الرئيس بشار الأسد والرئيس فلاديمير بوتين وطموحات الشعبين.

ودعا إلى البحث في الطرق والوسائل التي تكفل تحقيق قفزة نوعية في علاقات التعاون الاقتصادية والتبادل التجاري وتجاوز المعوقات كافة، معرباً عن يقينه بوجود رغبة وإرادة مشتركة لبناء صرح متين للتعاون يحقق ما يصبو إليه البلدان.

بدوره أكد بوريسوف عمق العلاقات السورية الروسية واستعداد موسكو لمواصلة تفاعلها بطريقة بناءة وذات منفعة متبادلة في جميع المجالات من الحوار السياسي إلى التعاون العسكري والاقتصادي والعلاقات الإنسانية.

وقال بوريسوف «إننا في هذا السياق نعتزم مواصلة المسيرة ومتابعة الحفاظ على ديناميكية عالية من الحوار وبناء التجارة والاستثمار والتعاون العلمي والتقني والثقافي والإنساني وستواصل روسيا الاتحادية تقديم الدعم الشامل للشعب السوري» مضيفاً «إن موسكو تولي أهمية خاصة لاجتماعات اللجنة المشتركة لتحقيق هذه الأهداف وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية»، مشيراً إلى التفاهمات التي تم التوصل إليها في مجمل القضايا المدرجة على جدول الأعمال.

«التسليف الشعبي»: تلقى رواجاً أكثر من الإيداعات لأن فوائدها أعلى

السوريون يحملون شهادات استثمار بـ٢٢٢ مليار ليرة سورية

عبد الهادي شباط

تجاوزت قيم شهادات الاستثمار بمختلف فئاتها لدى مصرف التسليف الشعبي ٢٢٢ مليار ليرة سورية، في حين بلغ إجمالي توظيفه ٦٠ مليار ليرة سورية، وذلك حتى نهاية تشرين الثاني الماضي.

وبين مدير في المصرف لـ«الوطن» بأن حجم ودائع الزبائن بلغ ١٤٢ مليار ليرة، في حين بلغت نسبة السيولة ٤٧٪ من إجمالي موجودات (أصول) المصرف.

وفسّر زيادة قيمة شهادات الاستثمار على الإيداعات بأن الإقبال على الشهادات كبير نظراً لأن الفائدة عليها ثابتة، وهي ١٠٪، في حين أن أعلى فائدة على الإيداع لا يتخطى ٨,٥٪، لذا تلقى الشهادات رواجاً كبيراً لدى عملاء البنك لأن فوائدها أعلى.

ونوّه بأن المصرف يتجه لتنويع التسهيلات الائتمانية التي يمنحها بالتوافق مع متطلبات المرحلة الحالية، وبما يحقق رغبة العديد من الفئات، خاصة أصحاب المهن والحرف من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما تتجه لدعمه الحكومة في الظروف الحالية لسرعة تنفيذها وأثرها المباشر والمهم في المجتمع، لجهة استقطاب وتشغيل اليد العاملة، وتأمين الكثير من مستلزمات واحتياجات المجتمع من المنتجات والسلع الأساسية، بديلاً عن الاستيراد.

ولفت إلى أنه يمكن تمويل الكثير من المنشآت والفعاليات المهنية والحرفية إضافة للصيدليات والعيادات والمشافي والمخابر ودور الأشعة والعيادات البيطرية، وحتى للجامعات الخاصة.

وبين المدير أن هناك بحث لموضوع الكفالات وكيفية تبسيطها وتسهيل إجراءاتها، بالتوازي مع ضمان حقوق المصرف وأموال المودعين، وذلك بهدف توسيع نشاطه وزيادة توظيفاته نظراً لارتفاع نسبة السيولة لديه.

واعتبر أن القرض الموجه للعاملين لدى الجهات العامة وأصحاب الدخل المحدود من أولويات خطط المصرف، ويتم العمل على تسهيل منح وصرف القروض المطلوبة، إذ يمنح المصرف العاملين في الجهات العامة من مدنيين وعسكريين قروضاً تصل لسقف مليون ليرة وبفائدة ٧٪ تحتسب على كامل مبلغ القرض حسب سنوات التسديد، وبما يتوافق مع المحددات التي تسمح بمنح قرض للعاملين في الجهات العامة بما لا يتجاوز معدل القسط ٤٠٪ من أجورهم الشهرية، وبما لا يتجاوز السقف المسموح به وهو مليون ليرة، إذ إن الفائدة لا تحتسب من أصل المليون ليرة، إنما يتم منح قيمة القرض كاملاً مليون ليرة، وتضاف له الفائدة.

وبين المدير أن المصرف يعمل على تحديث برامج عمله وتطوير منتجاته المصرفية، والتوسع في أتمتة أعماله، وتحديث بيئة العمل لديه، ورفع كفاءة العاملين، واختيار إدارات كفوءة، وفي هذا الإطار أجرت إدارة المصرف عدة تنقلات خلال العام الجاري، طالت عدداً من إدارات الفروع، وخاصة بدمشق، الهدف منها تحديث آليات العمل وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها المصرف، وكل ذلك يأتي وفق رؤية إدارة المصرف في تدوير العاملين والمديرين لدى المصرف وإكسابهم خبرات ومهارات إضافية، وتنويع هذه المهارات في العمل ولإجراءات تتعلق في إدارة المخاطر.

> ٦٠ مليار ليرة توظيفات المصرف وودائع الزبائن ١٤٢ مليار ليرة

خط بحري لنقل الحمضيات إلى روسيا في مدة ٦ أيام وأول رحلة ١٢ الشهر القادم

ميده لـ«الوطن»: رجال أعمال لبنانيون مهتمون بتصدير الحمضيات السورية إلى أوروبا

رامز محفوظ

صرّح مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميده لـ«الوطن» بأن تم رفع آلية جديدة لدعم إنتاج وتسويق الحمضيات إلى اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء، وتمت مناقشتها الأسبوع الماضي، لكنها لم تقرّ بعد، بسبب وجود بعض الملاحظات التي سيتم تداركها.

وبين أن الدعم المقترح سوف يتوجه نحو تقديم حوافز للمنتج والمصدر، على حد سواء، مشيراً إلى وجود خسائر يتحملها المزارع، وبالتالي لابد من توجيه الدعم له، بمعنى أن الدعم سيتوجه بشكل رئيس إلى المزارع الذي سوف تستجر منه الكميات الخاصة بالتصدير، بناء على المزارع المعتمدة، والتي تتجاوز مساحتها ٢,٥ هكتار.

ونوه بأنه سيتم منح المزارع دعم إنتاج، والذي يتم مناقشة قيمته حالياً، وسوف يمنح المصدر دعماً أيضاً، باعتبار أنه يتحمل تكاليف ورسوم عديدة، وبهذه الحالة تنسحب آلية الدعم على كافة حلقات سلسلة القيمة، بدءاً من المزارع وصولاً إلى التصدير بشكل كامل، ورأى أن هذه الآلية مجدية، وستحقق الهدف المرجو منها.

ولفت ميده إلى أن مهرجان الحمضيات الذي عقد مؤخراً في اللاذقية كان منصة تجارية واقتصادية مهمة، وسمح للمزارعين عرض منتجاتهم، كما كان فرصة لإبرام عقود تصديرية، نظراً لوجود مشاركين من دول عربية، ورجال أعمال من لبنان أبدوا اهتماماً بموضوع الحمضيات، مشيراً إلى أنه تم التأكيد لهم بأن الحمضيات السورية ذات جودة عالية جداً، والأبحاث أثبتت هذا الأمر، والأسمدة، المستخدمة عضوية بنسبة تصل إلى ٩٠ بالمئة، وخاصة أن الهيئة أطلقت برنامج الاعتمادية، وأن هناك مساعٍ لتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة.

وأكد أن هذه الميزات جذبت رجال الأعمال اللبنانيين، والذين طرحوا بدورهم إمكانية إبرام عقود تصدير للحمضيات السورية، يتم من خلالها دخول الأسواق الأوروبية، وأشاروا إلى أنهم قادرون بهذا المنتج ذو الجودة العالية والمطابق لسياسات الاعتمادية أن يطرقوا الأسواق الأوروبية.

وأشار إلى أن هناك خطاً بحرياً ثابتاً سوف يحل مشكلة تسويق وتصدير الحمضيات إلى روسيا، مبيناً أن أول رحلة تصدير بحرية للحمضيات السورية ستبدأ في ١٢ من الشهر القادم، من مرفأ اللاذقية إلى مرفأ نبراسيست، وذلك بناء على عقود عديدة أبرمت مع رجال أعمال روس على هامش معرض دمشق الدولي في دورته السابقة، مشيراً إلى أن طاقة الباخرة التي ستنقل الحمضيات تصل لحدود ٥٧ كونتينراً مبرداً، وكل كونتينر يستوعب ٢٧ طناً من الحمضيات.

ونوه إلى أن مدة نقل الباخرة للحمضيات تستغرق ٦ أيام، وهذه المدة قصيرة وممتازة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن مدة نقل باخرة الحمضيات من تركيا إلى روسيا تستغرق ٢٢ يوماً، وهذه المدة الطويلة تؤدي إلى تلف الحمضيات، فضلاً عن أن تكاليف النقل من سورية إلى روسيا هي نصف تكاليف النقل من تركيا إلى روسيا.

انخفاض في تكلفة إنتاج الطحين بسبب دمج المؤسسات

«السورية للحبوب» لـ«الوطن»: مناقصة لتوريد ٢٠٠ ألف طن قمح ٢٠ الشهر القادم

علي محمود سليمان

صرّح مدير المؤسسة السورية للحبوب يوسف قاسم لـ«الوطن» بأن هناك عدداً من العقود الموقعة لاستيراد القمح يجري تنفيذها حالياً، كما سيتم الإعلان عن مناقصة جديدة لتوريد القمح في العشرين من الشهر القادم لتكون أول مناقصة يتم الإعلان عنها في العام ٢٠٢٠، وهي لتوريد كمية ٢٠٠ ألف طن قمح.

وبيّن أن العام القادم سوف يشهد الإعلان عن مناقصات أخرى لتوريد القمح وفق الاحتياج، وبحسب مؤشرات الموسم المحلي الذي تعلن عنه وزارة الزراعة، منوهاً بأن جميع عقود توريد القمح من الخارج يتم تخصيصها لتصنيع الخبز حصراً، ويتم الاستفادة من الإنتاج المحلي لتعزيز المخازين الإستراتيجية من القمح والتي بلغت كميات جيدة، ولا يوجد أي مخاوف في نقص المخازين، إذ لم ينقطع توفير رغيف الخبز حتى في أسوأ ظروف الحرب الإرهابية على سورية.

أما بالنسبة للعام الجاري ٢٠١٩، فأشار قاسم إلى أنه تم استيراد ١,٢ مليون طن قمح، وهي ذات منشأ روسي بالكامل، وبلغت قيمة عقود هذه الكمية ٣١٠ ملايين دولار، وهذا المبلغ ليس من ضمن المبلغ المخصص للقمح المسوق محلياً.

ولفت إلى أن المؤسسة قطعت أشواطاً جيدة في عمليات الدمج ضمن المؤسسة، وتنفيذ برنامج الأتمتة للعمل، وحالياً يتم إعداد مذكرة بما تم إنجازه لرفعها لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتقديمها لرئاسة مجلس الوزراء، إذ تمكنت المؤسسة من تحقيق وفورات مالية نتيجة عملية دمج الجهات المعنية بالقمح ضمن مؤسسة واحدة وكانت أولى النتائج هي توفير مبلغ مليار ليرة سورية خلال العام الحالي ٢٠١٩، وحالياً تعد المؤسسة الموازنة التقديرية للعام القادم ٢٠٢٠، وعند الانتهاء منها ستتم مقارنتها مع الأعوام السابقة قبل عملية الدمج لتبيان حجم الوفورات المحققة.

وأكد أن كلفة إنتاج الطن الواحد للطحين انخفضت بعد دمج المؤسسات الثلاث (الصوامع والمطاحن والحبوب)، ما أدى لانخفاض العجز التمويني بسبب عملية إعادة هيكلة القطاع.

وحول خطة عمل المؤسسة التي تمت مناقشتها مؤخراً، أشار قاسم إلى أن البند الأساسي فيها هو صيانة وإعادة تأهيل كل البنى التحتية التابعة للمؤسسة والتي دمرها الإرهاب بشكل منهجي، وهي خطة سيجري العمل عليها بشكل تدريجي وفق الإمكانات، وبحسب الأولويات، حيث إنه تم تدمير قسم كبير من الصوامع والمطاحن والصويمعات المعدنية تدميراً كاملاً أو جزئياً، وقسم منها ما يزال خارج السيطرة.

ولفت إلى أن شحنة القمح المقدمة من الحكومة الروسية كمساعدات إنسانية للشعب السوري لا تندرج ضمن عقود التوريد الموقّعة.

وأوضح أن هذه الكمية هي مساعدات إنسانية من الحكومة الروسية، وليست بسبب وجود نقص في الاستهلاك المحلي، وهي تسلم للمؤسسة السورية للحبوب لكونها الجهة المعنية باستيراد وتسويق الحبوب بشكل عام، وهي المعنية بتوفير القمح لتقديم رغيف الخبز بالسعر شبه المجاني.

وأعلنت الحكومة الروسية عن تقديم كمية ١٠٠ ألف طن من الأقماح كمساعدات للشعب السوري، وقد بدأت عمليات التعبئة للدفعة الأولى والبالغة ٢٥ ألف طن في ميناء نوفوروسيسك وباقي الكمية تصل تباعاً على دفعات حتى نهاية الربع الثاني من العام ٢٠٢٠.